

بيروت، في ١٤ نيسان ٢٠٢٢
مؤسسة مهارات، علم وخبر ٢٢٦/٢٠٠٦
نيو جديدة - سنتر أزور - بلوك ب- طه

جانب هيئة الاشراف على الانتخابات

الموضوع: جواب مؤسسة مهارات على كتاب هيئة الاشراف على الانتخابات حول مشاركة جمعيتنا "في مواكبة ومراقبة الانتخابات دون تقديم طلب الى هيئة الاشراف".

جوابا على كتابكم رقم 975/هـ الموجه البنا في تاريخ ١٣ نيسان ٢٠٢٢، "كجمعية تشارك في مواكبة ومراقبة الانتخابات دون تقديم طلب إلى هيئة الإشراف على الانتخابات".

يهم جمعية مهارات ان توضح إلى هيئة الإشراف على الانتخابات ما يلي:

- إن جمعية مهارات هي جمعية تعنى في قضايا الإعلام والتنوع وصون وضمان حرية التعبير والمشاركة الديمقراطية للجميع من خلال وسائل الإعلام.

- إن جمعية مهارات هي متخصصة أيضا في الرصد الاعلامي وإصدار تقارير ودراسات دورية في هذا الإطار.

- إن رصد التغطيات الإعلامية للحملات الانتخابية هي احدى المواضيع التي تعمل عليها جمعية مهارات من بين عشرات المواضيع الأخرى التي نتابعها مثل قضايا مشاركة المرأة السياسية، واعلام التنوع، ورصد خطاب الكراهية والدعاية السياسية وغيرها وفي ارشيفنا عشرات الدراسات حول التغطية الإعلامية لمختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والصحف ومواقع التواصل الاجتماعي.

- ان اصدار تقارير عن التغطيات الاعلامية للحملات الانتخابية ليس جديدا بالنسبة لمهارات وهي دأبت منذ انتخابات العام 2009 على رصد التغطيات الإعلامية للحملات الانتخابية وإصدار تقاريرها بهذا الخصوص.

- إن جمعية مهارات أصدرت تقريرها النهائي حول التغطيات الإعلامية لانتخابات العام 2009 بحضور وزير الداخلية في حينه الأستاذ زياد بارود الذي أثنى على الدور الذي تقوم به جمعية مهارات في إطار رصد التغطيات الإعلامي للحملات الانتخابية.

- كما أصدرت جمعية مهارات تقارير الرصد الإعلامي للانتخابات البلدية للعام 2016 والنيابية للعام 2018 وهي منشورة وفي متناول الجميع.

- كما قامت جمعية مهارات بتدريب الراصدين المعتمدين من هيئة الإشراف لمراقبة الإعلام والإعلان الانتخابيين لانتخابات العام 2018 وذلك بطلب من البرنامج الانتخابي التابع لبرنامج الامم المتحدة للتنمية UNDP، ولم تمنع مهارات في حينها من نقل الخبرات التي تملكها في الرصد الاعلامي لكي تستطيع الهيئة القيام بمهامها المناطة بها بموجب قانون الانتخاب.

وردا على موضوع الكتاب الراهن الذي يعتبر أن جمعية مهارات تمارس أعمال "مواكبة الانتخابات ومراقبة مجرياتها دون التقدم بطلب اعتماد للهيئة على غرار الجمعيات الأخرى المرخص لها بذلك".

وبما ان المادة 19 من قانون الانتخاب رقم 44/2017 تنص على مهام الهيئة وتحديد الفقرة 9 التي تنص على قبول ودرس طلبات المراقبين الانتخابيين ومنحهم التصاريح.

وأكدت الفقرة أ من المادة 20 من قانون الانتخاب أن طلبات تصاريح المراقبين التي تمنحها الهيئة تتعلق "بمواكبة الانتخابات ومراقبة مجرياتها". وجاء في الفقرة ج من المادة 20 أعلاه انه يحق للهيئة إلغاء اعتماد أي جهة أو أحد المنتسبين لهذه الجهة "مخول مواكبة العملية الانتخابية".

وبما أن صلاحية الهيئة محصورة في هذا النطاق في منح تصاريح للمراقبين المحليين لمواكبة العملية التنفيذية للانتخابات على أرض الواقع ومراقبة المجريات التنفيذية والحصول على التصاريح التي تخولهم الدخول إلى الإدارات العامة ومراكز الاقتراع.

وبما أن النشاط الذي تمارسه جمعية مهارات برصد الأداء الإعلامي خلال الحملات الانتخابية لا يدخل في مفهوم مواكبة الانتخابات ومراقبة مجرياتها المنصوص عنه في المادتين 19 و20.

كما و استطرادا ان نص المادتين 19 و20 اللتين تستند اليهما الهيئة لتقييد نشاط مؤسسة مهارات لا يخولان الهيئة أي سلطة قانونية أو وصاية على مؤسسات المجتمع المدني التي لا يستلزم عملها الحصول على تصاريح لمواكبة العملية الانتخابية.

فمنص المادة 20 من قانون الانتخاب جاءت صريحة لناحية منح حقوق إضافية لهيئات المجتمع المدني ذات الاختصاص التي ترغب في أن تواكب الانتخابات ومراقبة مجرياتها تحت إشراف الهيئة. ولم يأت نص المادة 20 بصيغة النهي والنفي والانتقاص من حقوق هيئات المجتمع المدني الأخرى التي لا ترغب بذلك او لا يستلزم عملها ذلك، حيث نصت الفقرة أ من المادة 20 انه "يحق لهيئات المجتمع المدني ذات الاختصاص... ولو أتى النص المذكور بصيغة النهي كان يقول "لا يحق لهيئات المجتمع المدني ذات الاختصاص...". لكان مخالفا بشكل صارخ للدستور اللبناني ومبادئ حرية الرأي والتعبير والكتابة والتأليف والبحث العلمي وتداول المعلومات والمشاركة في المجتمع.

وبما ان نص المادة اعلاه لم ينف حق اي جمعية او هيئة من المجتمع المدني في ممارسة دورها والمهام التي تتفق مع موضوعها وأهدافها خلال العملية الديمقراطية وفترة الانتخابات المزمع إجراؤها في 15 أيار القادم،

لذلك،

نلفت انتباه الهيئة ان جمعية مهارات لا ترتكب اي مخالفة لأحكام القانون من خلال تقارير الرصد الإعلامي التي تصدرها. وأن المادتين 19 و20 من قانون الانتخاب لا تنطبقان على نشاطات جمعية مهارات كما جرى بيانه أعلاه.

وتعتبر مؤسسة مهارات إن نشاطات الجمعية المتعلقة برصد أداء وسائل الإعلام خلال فترة الحملات الانتخابية وإصدار التقارير الإعلامية حولها هي حق مشروع ومكفول للجمعية ولا يحتاج الى ترخيص من أي جهة ويندرج في إطار الحريات الأساسية المكفولة في الدستور والمعاهدات الدولية.

وتعتبر مهارات إن أي محاولة لتقييد عملها ونشاطها في رصد وسائل الإعلام خلال الحملات الانتخابية يشكل مخالفة للقانون.

وتفضلوا منا بقبول فائق الاحترام،

بيروت، في ١٤ نيسان ٢٠٢٢
المديرة التنفيذية لمؤسسة مهارات

Rawda V. Mikhail

رلى مخايل

